الفصل الخامس

تمويل التعليم العالي

الجذور التاريخية لعملية الإنفاق على التعليم

التعليم استثمار أو استهلاك

أساليب تمويل التعليم العالي

أسلوب تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية

أسلوب تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة

تمويل التعليم العالي في اليابان

تمويل التعليم العالي في أستراليا

تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

أساليب مقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

أسلوب الجامعة المنتجة

مناقشة

وقفة للتأمل

الفصل الخامس

تمويل التعليم العالي

الجذور التاريخية لعملية الإنفاق على التعليم:

تصعب معرفة كيف كانت بدايات الإنفاق على التعليم في العصور القديمة، ولكن يتبادر إلى الذهن أن أقدم المؤسسات التعليمية في تاريخ الأمم قد نشأت في كنف الملوك والأمراء تلبية لحاجاتهم إلى المساعدين الإداريين والمستشارين السياسيين أو في المعابد ودور العبادة لتوفير الكوادر الدينية، وبذلك فإنه يصعب تسمية هذا النوع بالمؤسسات العامة لأنها كانت تخدم أبناء النخبة والأمراء والنبلاء والفرسان بهدف إعداد هؤلاء للمناصب المدنية والعسكرية، كما أنه في الوقت نفسه يصعب تسمية المعاهد والمعابد الدينية بالمدارس الأهلية لأن القصر والمعبد كانا شريكين في السلطة. وقد ظهرت في عصور لاحقة مدارس خاصة قام على شؤونها بعض الأفراد أو الهيئات، كما شهدت تلك العصور أيضاً ظهور المدارس العامة التي تتولى الدول تدبير أمورها . ولعلّ من الاستشهاد على ظهور المدارس الخاصة في العهود الإسلامية ما قام بفتحها رجال العلم والأدب في الحوانيت أو في المنازل أو المساجد، فمثلاً نجد أن أبو العتاهية، الذي كان يبيع الجرار والفخار في حانوت متواضع، يستقبل الشبان والمتأدبين فينشدهم أشعاره وقد كانوا يأخذون ما تكسَّر من خزف حانوته فيكتبون عليها، وكذلك كان ابن سينا والإمام الغزالي اللذان كانا يستقبلان الطلاب في منزليهما حيث يعلمانهم من كنوزهما النفيسة.

كما نجد أمثلة من ظهور هـذه المدارس في الغرب حيث يدلنا التاريخ على المدرسة التي أسسها الإسكافي البريطاني جون باوندرز (Bawnders) في حانوته في مطلع القرن التاسع عشر لتعليم أبناء الفقراء، وقد كانت تلك المدرسة نموذجاً للمدارس الخيرية المجانية التي كانت معـروفة آنذاك "بمدارس البـؤساء"، ومدرسـة أخرى أنشـأها صاحب معـمل بريطاني يدعى روبرت أوين (Owen) لأبناء عماله، ولعل أكـثر هذه المدارس أثراً في التربية الحديثـة ما قام بإنشائها المربي السويسـري بيستالوزي (Bestalouzi) في أواخر القرن الثـامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، بعد ذلك ظهرت المدارس الأهلية التي تأسست في كنف الطوائف الدينية وذلك لرغبة تلك الطوائف في نشر عقائدها ونقلها من جيل لآخر لأن في نظرهم أن المدرسة هي الوسيلة الوحيدة للقيام بهذه المـهمة، بل ويؤكد مؤيدو هذا النوع من المدارس الخاصة أن التربية والتعليم ليستا من مسؤولية السلطة المدنية بل هي من صلب اهتمامات السلطة الدينية.

إن تدخل الدولة في مجالات التعليم - على الرغم من حـداثته - له جذورٌ متأصلة في العصـور القديمة، وإن أمثلـة ذلك موقف الإسبـرطيين القدماء الذين كـانوا يعتـقدون بسلطة الدولة المطلقة فـيما يتـعلق بالتعليم وكـذلك آراء فلاسفـة أثينا ولا سيمـا أفلاطون وأرسطو اللذين كانا يؤيدان تولي الدولة شؤون التعليم بهدف تحقيق الاستقرار وتجنب تطاحن الطبقات الاجتماعيـة، وكذلك موقف الحكام الرومان في أواخر عهد الامبـراطورية والمتمثل في إعانة المدارس الأهلية وتعيين المعلمين ومراقبة عملهم. أمـا العالم العربي الإسلامي فنجد أن شعور الدولة بمسؤولياتـها تجاه التعليم قد ظهـر مبكراً وذلك اقتداءً بسنة رسـول الله صلى الله عليه وسلم والدلالة على ذلك مـا قـام به الخليفـة عـمر بن الخطاب عندمـا أرسل كـبار العلمـاء والمعلمين لتـعليم أبناء الأقطار المفـتوحـة، وفي الأندلس فُـتِحَتْ دور الكتـاتيب لتـعليم أبناء

الفقراء، وأنشأ نظام الملك ونور الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي عشرات المدارس ووفروا لها كل ما تحتاج إليه من موارد بشرية ومالية.

وتطورت في العصر الحديث سياسة تدخل الدولة في التعليم وإسهاماتها في تحمل مسؤولياته والإشراف عليه وذلك لعدد من الأسباب نذكر منها:

١ - النزعة القومية التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر في أوروبا مما أدى إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيقها من خلال نظام تعليمي عام .

٢ - أهمية تأمين قسط من التعليم لأبناء الأمة وضرورة تكافؤ الفرص للمواطنين في الحصول على المعرفة.

٣ - الثورة الصناعية التي أدت إلى أهمية تمرس الأفراد في المجالات التخصصية وإتاحة الفرصة لهم للتعليم لكي يتمكنوا من الإسهام في تلبية متطلبات مجتمعاتهم .

ومن الأقوال المؤيدة لتدخل الدولة في التعليم ما قاله لاشالوته (La Chalotais) وهو فرنسي من رجال القرن الثامن عشر "إنني أطالب بنظام تعليمي يعتمد على الدولة لأن لكل دولة الحق في تربية أبنائها، وهذا الحق لا يمكن التنازل عنه أو المساس به لأن أبناء الدولة يجب أن يتعلموا على يد موظفي الدولة" [١] وقول نابليون بونابرت "إن مسألة التعليم هي أولى المسائل الأساسية وأن الدولة لا تستطيع أن تحقق الاستقرار إلا إذا كان لديها هيئة تعليمية ذات مبادئ واضحة" [٢] .

---

(١) محمد صديق محمد حسن : خصخصة التعليم ، الدوافع والآثار ، التربية، العدد ١٢١ السنة السادسة والعشرين ، الدوحة يونية ١٩٩٨ ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٤ .

وقد أخذ دور الدولة يقوى في مجال التـعليم منذ الحرب العالمية الأولى حيث بدا ذلك واضحاً وبالأخص في نمو التعليم العام على حسـاب التعليم الأهلي، وتقوية الأجهزة المركزية للتعليم إلى درجة إنشاء وزارات مـتفرغة لشؤونه في بلدان كان دور الدولة فيهـا يقتصر على مجـال الإعلام والبحث مـثل إنجلترا والولايات المتـحدة الأمريكيـة على الرغم من أن هاتين الدولتين لا زالتـا تعطيان للسلطات المحليـة أو الولايات المسؤوليـة الأولى عن شؤون التـربية والتعليم، وهذا ما يفسر اقتراح بدرو روسلو (Pedro Rossello) زيادة تدخل الدولة في التعليم، ضمن التـيارات التربوية التي رصدها في أواسط هذا القـرن خلال عمله في مكتب التربية الدولي في جنيف حـيث يرجع روسلو ظهور هذا التيار إلى انتصار النظم الاجتـماعية التي تتغلب فيها - بأسماء مختلفة - أهمية الجماعة على أهمية الفرد، وبمعنى آخر النظم التي تعنى بالمساواة في الخدمات بين المناطق المختلفة وبتكافؤ الفـرص التعليمية بين جميع المواطنين وإلى غلاء التربية الذي يسببه الارتفاع في أجـور المدرسين، وكلفة المباني المدرسية والخدمات الطلابية [٣] .

أما على مـستوى خـصخصـة التعليم، فـهناك أفكار تعارض تدخل الدولة السـافر في شؤونه، وتـدعو إلى خصـخصـته، ومنهـا بعض آراء ستـيوارت مل (Stuart Mill) التي وجهت النقد لتدخل الدولة في التعليم . على أن كل ما ذكر، عن أهمية الشخصية الفردية، واختلاف الآراء وأنماط السلوك، يوجب تنويع التعلـيم، وما التعليم الذي تقوم به الدولة إلا وسيلة لصب عقـول الناس في قالب واحد، يحظى برضا السلطة الـعليا، لذلك لا يجوز أن

---

(٣) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

يكون هناك نظام تعليمي تضعه الدولة وتشرف عليه، وإذا كان لا بد من هذا النظام، فليكن واحداً من عدة أنظمة أو تجارب مختلفة، ويكون الغرض منه في هذه الحالة توفير المثال الحسن وشحذ الهمم للوصول إلى مستويات عالية من الكفاية . وفي السياق نفسه انتقد هربت سبنسر (Herbert Spenser) تدخل الدولة في التعليم بقوله "إن تدخل الدولة في التعليم يؤدي إلى إيقاف المجهودات الفردية الحرة والقضاء عليها، وإن التعليم الذي تتولاه الدولة لا بد من أن ينتهي إلى مخطط معين تصاغ فيه عقول الأفراد صياغة واحدة، وليس في مثل هذا النظام مجال للتجريب والتقدم" .

مما تقدم يتضح الاختلاف حول رعاية الدولة للتعليم من عدمها فهناك من يناصر الرأي القائل بضرورة تحمل الدولة لجميع مسؤوليات التعليم، وفريق آخر يرى ضرورة أن تتخلى الدولة عن هذا الدور، ولكن عندما يصبح التعليم، وخاصة الجامعي، ضرورة فردية من ناحية، واجتماعية من ناحية أخرى، فعندها يجب تأمين الفرص للأفراد للالتحاق بمؤسسات التعليم على مختلف طبقاتهم، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا أخذت الدولة على عاتقها القيام بأعباء التعليم وتوفير الفرص لكل من يرغب الاستفادة منها من أفراد المجتمع، وبخاصة إذا أدركنا أن التعليم الجامعي ضرورة اجتماعية للنهوض بالمجتمع وتوفير ما تتطلبه خطط التنمية من موارد بشرية مؤهلة يصبح معه تدخل الدولة في التعليم أمراً حتمياً، ولذلك فقد أدرك المخططون في المملكة العربية السعودية هذه الحقيقة منذ بدايات التخطيط للتنمية الشاملة في المجتمع السعودي.

اهتم العديد من رجال الاقتصاد والإحصاء بفكرة الاستثمار في التربية والتعليم مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الباهظة التي يتطلبها نظام التعليم في أي مجتمع لضرورة توفير

احتياجاته من القوى البشرية المؤهلة الأكاديمية منها والإدارية، وأبنية وتجهيزات وإجراءات وامتحانات وكل ذلك يتطلب إنفاقاً يسد تكلفة كل هذه الجوانب، مع التأكيد على أن هذا الإنفاق يتطلب أقل قدر ممكن من الصرف وبأكبر مردود وبأعلى مستوى من النتائج. فكيف إذن يتم تمويل التعليم؟ وما المعايير والأسس التي بموجبها توضع الميزانيات وتوزع؟ وما تكلفة تعليم الطالب من الحاسبات والتجهيزات والمعامل والمكتبات ؟ وما الفوائد الاقتصادية التي تعود على المجتمع من كل ذلك ؟ وما جوانب الهدر التربوي والفقد والتسرب ؟ إلى غير ذلك من قضايا ذات علاقة بموارد الدولة، ولم تكن فكرة الاستثمار التربوي حديثة بل تناولها العديد من رواد علم الاقتصاد وتطرق إليها آدم سمث (Adam Smith) في مؤلفه الشهير ثروة الأمم (Wealth of Nation) حيث بين في أكثر من موضع أهمية التعليم وجعله بين عناصر رأس المال الثابت (Fixed Capital) وكذلك الاقتصادي الشهير ألفريد مارشال (Alfred Marshall) الذي يرى أن التعليم استثمار وطني (National investment)، ويؤكد ذلك بقوله "إن أجدى رؤوس الأموال وأجزلها عطاءً، هو رأس المال البشري"[٤] . أما الاقتصادي الإنجليزي وليام بيتي (William Petty) الذي كان سباقاً في هذا الميدان فيعد أول من حاول قياس "رأس المال البشري" [٥].

التعليم استثمار أو استهلاك:

يتساءل الباحثون في مجال التنمية وزيادة الدخل وتطوير الخدمات العامة عن مكانة

---

(٤) عبد الله عبد الدائم : التخطيط التربوي ، دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ٣٠٠ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٣٠٠ .

التعليم ضمن هذه العوامل وعن وظيفته الاقـتصادية، وقد دلت الدراسات والبحوث على أن التعليم يمثل (استثماراً) لرؤوس الأموال وليس مجرد خدمـة استهلاكية تقدم لأفراد المجتمع، ولذلك يعد التعـليم صناعة من الصناعات وإن ما يسـتثمر فيـه يؤتي ثماره مضاعفـة، كما أن مردود الأمـوال التي توظف في مشاريعـه تربو في أغلب الأحيان على مـردود الأموال التي توظف في بعض المشـاريع الأخرى من صناعة وزراعـة وغيرهـا، كما أكـدت هذه الدراسات على ما يعرف بالاقتصاد بالعامل المتبقي (Residual Factor) والذي يمثل في المقام الأول عامل التعليم (والعامل الإنساني) . كما يؤكد سانيـال على أهمية التعليم كاستثمار بقوله «إن التعليم في مضمـونه ليس عملية استهلاك خـالصة، بمعنى أنها لا تكتسب أهميتـها من مجرد الحضور في مراحل الدراسة لإشباع الذات، فالنفقات العامة والخاصة توجه من أجل اكتساب عائد إنتـاجي يتجسد في الأشـخاص الذين سوف يأخـذون على عاتقهم تقديم الخـدمات في المستقبل» [٦] .

ولعل العديد من الاقتصاديين قد تمكنوا من التعميم على أن التعليم يعتبر بحق استثماراً وتوظيفاً مثمراً لرؤوس الأموال ويعزون ذلك إلى عدد من العوامل نذكر منها ما يلي:

١ - أن التعليم يزيد من دخول وأرباح الأفـراد وييسر لهم وسائل كسب عـيشهم وهذا بطبيعة الحال ينعكس على ارتفاع الدخل العام للوطن .

٢ - العلاقة الوثيقة بين التعليم وما يحققـه البحث العلمي من عائدات مالية كبيرة على المجتمع، ويشيـر غريليشز (Grilliches) في دراسته التي أجـراها على عائدات

---

(٦) بيكاس س سانيال : التعليم العالي والنظام الدولي الجديد ، مكتب التربية العربي ، الرياض ١٩٨٧ ، ص ١٠٧ .

التعليم بأن الأبحاث العلمية التي أجـريت على الذرة الهجينة قد أعطت عائدات لا تقل عن ٧٠٠٪ في كل سنة كمـا أن الأبحاث العلمية التي أجـريت على الزراعة قد أعطت مردوداً قدره ٣٥٪ في السنة، أما دينسون (Denison) فيعزو العائدات التي شهدها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ما بين الفترة ١٩٢٩ - ١٩٥٨ التي بلغت ١٨٪ إلى تقدم المعرفة والتوسع في البحث العلمي في المجالات المختلفة [٧].

٣ - أن التعليم يساعد الأفراد على اكتـشاف قدراتهم ومواهبهم ومن ثم يزداد عطاؤهم وإنتاجيتهم في مجالات الأعمال والبحـوث، وهذا بطبيعة الحال يعتبر في حد ذاته مكسباً للاقتصاد الوطني، وعن ذلك يـقول القديري «بأن العديد من الدراسات قد أكدت أن النمـو الاقتـصادي بصورة عـامة والنمو في الإنـتاج بصورة خـاصة ذو علاقـة موجـبة بمـستوى الـتعليم وقـد أثبتت الدراسـات صحـة ذلك في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأقطار الأوروبيـة حيث كانت المستويات العليا من التعليم مـرتبطة بوضوح بالنسب الإيجـابية المتبـاينة للنمو الاقتـصادي في هذه الأقطار» [٨].

٤ - أن التعليم يساعـد الأفراد على التكيف مع ظروف العمل التي يتطلبهـا العصر من تقنية وسـرعة، وهذا التطور والتغيـر السريع يفرض على أبناء المجـتمع أن يملكوا

---

(٧) Grilliches : Research costs and social returns. Journal of political economy October 1958 P. 416 - 431.

(٨) محمد عـبد الله القديري : التنمية والتخطيط للتـعليم في المملكة العربية السعودية ، الإدارة العـامة ، العدد ٤٦ شوال ١٤٠٥ ، ص ٨١ .

القدرة الكافية على الانسجام مع ظروف الانتقال المفاجئ الذي تحتمه طبيعة العصر. وعليه فإن التكيف يضيف بُعداً أساسياً لازدهار الشعوب حسب ما يراه فيشر (Fisher) وإن التقدم الاقتصادي لا يعتمد فقط على تقسيم العمل كما يراه آدم سمث أو نسبة العاملين في القطاع الصناعي والخدمي كما حدده "بيتي" وإنما يضاف إلى ذلك قدرة الأفراد على التكيف السريع مع ظروف العمل المتجددة والانتقال من قطاع إنتاج إلى آخر.

٥ - أن أهم عناصر رأس المال البشري عامة والتطور التقني خاصة في جانب النمو الاقتصادي - هو بلا شك التعليم، ولذلك فإن الدراسات في هذا المجال قد توصلت إلى حقيقة هامة وهي أن التطور والنمو الاقتصادي إذا ما انطلق في البلدان فإنه يمكن أن يستمر بزيادة مستمرة بفضل عاملين أساسيين مترابطين هما عامل التطور التقني وعامل رأس المال البشري، وهي كلها تجمع على حقيقة كبرى أصبحت ذائعة لدى الاقتصاديين المحدثين وهي أن الأصل في التطور ليس هو العثور على الثروات وعلى مصادرها بل الأصل والمحرك هو خلق القدرة على إنتاج هذه الثروات حيث تكمن هذه القدرة برأس المال البشري، مضاف إليه التعليم والبحث العلمي، ولذلك فإن الدراسات الحديثة تجمع على أن التطور والنمو في أي بلد يعتمد على أربعة عوامل أساسية هي: تجمع رأس المال - زيادة السكان - زيادة مصادر وينابيع الثروة والتقدم التقني - ورابعاً هو الثمرة الأساسية للتعليم.

٦ - أن التعليم يمكّن الأفراد من القدرة والمهارات على مواجهة الحاجات التي يتطلبها

المجتمع مـن فترة إلى أخرى وكذلك التـعامل مع التحديـات والأزمات من خلال العلمـاء والأختـصاصـيين الذين يرون طريق الحلول لـهذه المشكلات بواسطة مـا حصلوا عليه من معارف في شتى الميادين، كما يشير هاربسون (F. Harbison) إن تكوين هذه الكفاءات العليا هو المفتاح للنمو الاقتصادي في البلدان السائرة في طريق النمو»[٩]. ويؤكد ذلك حـداد أيضاً بقـوله «أصبح من المسلم به اليـوم بعد عشرات من السنين أجـريت فيها دراسات وتجـارب دولية كثيـرة، أن التعليم عامل حاسم من أجل التنميـة الاقتصادية والرفاه الإنسـاني والتقدم الاجتمـاعي وحماية البيـئة، إذ إن التـعليم يجعل الأفـراد والجمـاعات أقـدر على تسخـير محـيطهم، والمشـاركة الفـعالة في المجـتمع ومـواجهـة التحـديات، وإيجاد حلول جـديدة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية»[١٠].

٧ - يلعب التـعليم دوراً مهـماً في إعـداد المعلم الذي هو مطلب أسـاسي وحاجـة لا تنضب من حاجات المجتمع حتى لو نظرنا إلى التعليم بأنه خـدمة استهلاكية فتظل هذه الحاجة في تزايد مستمر وذلك نتيجـة لتشعب واتساع آفاق المعرفة في مختلف بلدان العالم.

٨ - يساعد التعليم على الارتقاء الاجتماعي والانتقال المهني للأفراد الذي يترك أثراً في تطور المجتمع اقتـصادياً حيث يساعد هذا الارتقاء الاجتـماعي والنمو المعرفي على

---

(٩) عبد الله عبد الدائم : مصدر سابق ، ص ٣٠٨ .

(١٠) وديع حداد : التعليم والتنميـة الوطنية لعصر العولمة والمعلومات ، الجزء الأول ، المعرفـة ، العدد ٣٥ ، الدوحة ، يونيه ١٩٩٨ ، ص ١٠٧ .

ظهور أفراد أفـذاذ وموهوبين يكثر عطاؤهم للمجتـمع مما يساعد على نموه وتطوره وازدهاره الاقتصادي والاجـتماعي . كما يذكر ذلك القدسـي بقوله «إنه بالإضافة إلى الأهداف الإنتاجية للاسـتثمار في العنصر البشري، فـإن له أهدافاً هامة أخرى تتمثل فيمـا يتبع هذا الاستثمار من خلق المواطن المثقف القـادر بفعل تعليمه على تفهم بيئته والتفاعل الإيجابي مـعها وارتفاع مستواه الفكري وذوقه الأدبي وروحه المعنوية وغير ذلك مما له مـردود حسن على نظرة الفرد لنفسه واحترامـه لها، كما أن زيادة الاستـثمار في التـعليم تؤدي إلى زيادة دخل الأفراد وبالتـالي تساهم في تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين السكان» [١١].

لعل هذه أهم الأسباب التي أدت بالاقتصاديين إلى اعتبار التعليم استثماراً بالإضافة إلى كونه خدمة استهلاكية، وتشير كلها إلى أن التعليم يؤدي إلى زيادة ثروات الأفراد وزيادة ثروة المجتمع، ويلعـب دوراً كبيراً في التنميـة الاقتصادية، ومن هنا تنبـهت العديد من الدول إلى أهمية التـعليم وضرورة التركيـز على نشره ورصد الموارد المالية لـتنفيذ برامجه علـى مختلف المستـويات والمراحل . ولعل أكبـر دليل على ذلك ما قامت به المملكـة العربية السـعودية من توجه حول تحمل تكلفة الإنفاق على التعليم إيماناً منها بأهميـة تهيئة العنصر البشري وانسجاماً مع منطق فعالية الاستثمار في التعليم، وتأتي سياسة التعليم في المملكة مؤكدة على مسؤولية الدولة تجـاه التعليم حـيث وضـعت الخطط الخمـسـية مـستـهدفـة برامج التنفـيذ ووضـعت الاستراتيجيـات لتحقيق أهداف التنمية الشاملة من خـلال تطوير القوى العاملة وضرورة رفع

---

(١١) سليمان القدسي : اقتصاديات الاستثمار في العنصر البشري في الكويت ، مـجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٢ ، اكتوبر ١٩٨٢ ، ص ١٤ .

مستوى المواطنين العلمي والتقني والثقافي، وقد بدأ ذلك منذ عهد الملك عبد العزيز طيب الله ثراه حيث بدأ التعليم الأساسي بصيغته الرسمية في عام ١٣٤٣هـ الموافق ١٩٢٤م، وأخذت الدولة في رصد الموارد المالية لتنفيذ برامج التعليم حيث دعا جلالته العلماء إلى اجتماع يناقش فيه شؤون التعليم وحثهم على نشر العلم وتنظيم التوسع فيه، وقد كان من نتائج هذا الاجتماع مشروع إنشاء مديرية المعارف عام ١٣٤٤هـ الموافق ١٩٢٥م حيث وضعت الأسس للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والتعليم المهني ومعاهد إعداد المعلمين، وقد نصت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في المادتين (٢٢٩) و(٢٣٠) على مجانية التعليم «تعتبر الدولة أن الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف هي أساس التنمية» «تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة»[١٢] وذلك إدراكاً من الدولة لأهمية التعليم للجميع من ناحية، وحث أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم في مختلف أنواع التعليم المتاحة من ناحية أخرى، ناهيك عن أن الدولة - إضافة إلى مجانية التعليم - خصصت مكافأة تشجيعية، لجذب بعض الطلاب للالتحاق ببعض برامج التعليم، كالتعليم الديني، من خلال المعاهد العلمية، والتعليم المهني والصناعي والتجاري.

أساليب تمويل التعليم العالي:

تتفق جميع المفاهيم الفلسفية للتعليم العالي على أنه ضرورة اجتماعية من جهة وضرورة فردية من جهة أخرى لاغنى للمجتمع أو الفرد عنه، وكلما تقدم الإنسان حضارياً،

---

(١٢) وزارة التعليم العالي : سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٧٨ ، ص ٤٣ .

ازدادت رغبته في التعليم، وأصبحت هذه الرغبة في سلم الحاجات الأساسية له وكذلك المجتمع كلما تقدم تطلع إلى تحقيق أهداف تنموية ترقى به إلى الأعلى، والتعليم بلا شك يعتبر من أهم هذه الأهداف، وأكثرها إلحاحاً لكونه الوسيلة لتطوير القوى العاملة، وتأهيل العنصر البشري بالمعارف والعلوم، التي تخدم طموحاته الشخصية من ناحية ومتطلبات مجتمعه من ناحية أخرى . وفي الفقرات التالية سنتعرض لاتجاهات التمويل للتعليم العالي حسب المفاهيم الفلسفية [١٣] المختلفة:

أولاً : التمويل وفقاً للاتجاه الأرستقراطي:

حيث تتاح فرصة التعليم الجامعي لطبقة معينة ممن باستطاعتها تحمل أعباء وتكلفة التعليم، أو ممن لأولياء أمورهم نفوذ سياسي أو اجتماعي . وكان هذا هو المفهوم السائد في بلدان أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر ولعله كان المهيمن على أفكار رواد التعليم العالي في الولايات المتحدة حتى وقت قريب.

ثانياً : التمويل وفقاً للاتجاه الاستحقاقي:

وتعني كلمة الاستحقاق الأهلية والجدارة واستيفاء شروط الالتحاق بإحدى الجامعات أو المعاهد العليا، وهذا هو المفهوم المطبق في المملكة العربية السعودية، حيث بالإضافة إلى قبول من تنطبق عليه الشروط تصرف الدولة له مكافأة شهرية لقاء انتظامه في الدراسة، وذلك تحقيقاً لسياسة التعليم من ناحية، وتأكيداً لمبدأ الاستثمار في العنصر البشري وتأهيل القوى

---

(١٣) خضير سعود الخضير : التجربة الأكاديمية والاجتماعية لجامعة البترول والمعادن كما يراها الخريجون ، سلسلة الكتاب الجامعي ، تهامة ، جدة ١٩٨٣ ، ص ٢٠ .

العاملة المطلوبة لتنمية المجتمع في شتى المجالات من ناحية أخرى .

ثالثاً : التمويل وفقاً للاتجاه المفتوح:

وتتاح فرصة التعليم العالي وفقاً لهذا المفهوم لجميع المتقدمين الراغبين في مواصلة التعليم العالي بغض النظر عن المؤهلات شريطة أن يكون المتقدم بالغاً سناً معينة تساعده على عملية التكيف مع الحياة الجامعية، ولا شك أن تطبيق هذا المفهوم يتطلب برنامجاً واسعاً من التخطيط من حيث الكيف وموارد بشرية ومالية باهظة للقيام بأعبائه.

أسلوب تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ أن بدأ التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية يأخذ طابعه الرسمي وعملية تمويله تقع على عاتق الأفراد في المقام الأول، وحيث إن التعليم يعني تكافؤ الفرص وتزويد الأفراد بالمعارف والمهارات اللازمة لجعلهم مواطنين أكثر فعالية في الدورة الاقتصادية للدولة بما يتقاضونه من مرتبات وما يحصلون عليه من دخول نتيجة لتعليمهم، وهم في الوقت نفسه يشكلون مورداً مالياً للحكومة الفدرالية من خلال ما يدفعونه من ضرائب، فقد بدأت كل ولاية تلعب دوراً في تمويل التعليم في نطاق رقعتها الجغرافية، ولكون التعليم أيضاً يهيء الفرد أن يكون أمريكياً وتختفي أمامه الحدود الجغرافية للولايات ويصبح له الحق في العمل في أي من الولايات الخمسين فقد بدأت إسهامات الحكومة الفدرالية في تمويل التعليم بنسبة معينة من خلال برامج تقدمها وتلتزم الولايات بتنفيذها كي يستمر التمويل الفدرالي وهذا ما يعرف بالتمويل المتزاوج (Matched Fund)، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن إسهام الحكومة الفدرالية في تمويل التعليم العالي بنسبة معينة جعل المواطنين الأمريكيين أكثر تعليماً وأكبر إسهاماً في الدورة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال ما يتقاضونه

من مرتبات عالية، ومـا يحصلون عليه من دخول نتيجة لتـعليمهم حيث يشكلون في الوقت نفسه مورداً هاماً للحكومة الفدراليـة من خلال ما يدفعونه من ضرائب على تلك الدخول . ولذلك فإننا نجـد الهدف من تدخل الحكومة الفـدراليـة في تمويل التعليم بنسب مـعينة يعني التالي:

أولاً : إعطاء الفـرصة للمـواطنين الأمريكيين للتـعليم في مخـتلف مؤسـسات التـعليم العالي.

ثانياً : تمكينهم من أن يصـبحوا مواطنين أكـثر عطاءً وتأثيراً في الاقتـصاد الأمريكي من حيث كـونهم قوة شرائيـة فاعلة من ناحيـة، وبما يدفعـونه من ضرائب تدعم الميزانية الفدرالية من ناحية أخرى .

وعلى أي حال فإن تكلفة التعليم في الولايات المتحـدة كما أشرنا تقع على عاتق الأفراد وأوليـاء أمور الطلاب، ولكن حـكومة الولاية تدفع نسـبـة لتعليم أبـناء الولاية، كمـا تدفع الحكومة الفدراليـة نسبة أخرى لتعـليم الملتحقين في مؤسسـات التعليم العالي المنطبقـة عليها الشـروط والمعنية بـتنفيـذ البـرامج المطلوبة، ولذلك فـإن تكلفة تعـليم الطالب في الولايات المتحدة الأمريكية = ما يدفعه أولياء الأمور + مـا تدفعه الحكومة الفدرالية + ما تدفعه الولاية + القروض البنكية. هذا بالنسبة للجـامعات الحكومية، أما الجامعات الأهلية فـتتكون ميزانية الجامـعة عـادة من التـالي: الرسوم الدراسـية + المنح والوصـايا + المساعـدات الفدرالـية + الأبحاث الممولة.

وعليه فـإن تكلفة الطالب فـي مثل هذه الجامـعات تتكون من الآتي: مـايدفعـه أولياء الأمور من رسـوم + الأبحاث المدعـومة + الأوقاف + الـدخل من الاستثـمارات + مـصادر

أخرى. وفيما يلي نموذج لمصادر الدخل لجامعة هارفارد [١٤] :

أ) الدخل من الطلاب

- برنامج البكالوريوس.

- برنامج الدراسات العليا.

- السكن والإقامة (الطلاب).

ب) الأبحاث المدعومة :

- من الحكومة الأمريكية (مباشرة).

- من الحكومة الأمريكية (غير مباشرة).

- من القطاع الخاص (مباشرة وغير مباشرة).

جـ) هبات للاستخدامات الجارية

د) الدخل من الاستثمارات

- الأرباح الموزعة من الأوقاف.

- أرباح من رأس المال العامل.

- أرباح على قروض للطلاب والموظفين.

هـ) مصادر أخرى

---

(١٤) عدنان عبد الفتاح محمد صدقي : تنويع مصادر تمويل التعليم العالي ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، رؤى مستقبلية ، الجزء الثاني ٢٥ - ٢٨ شوال ١٤١٨هـ ، ص ٥٢٩ .

أسلوب تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة:

كانت جامعة أكسفورد وجامعة كمبردج من أوائل المؤسسات المعنية بالتعليم العالي خلال القرن الثاني عشر والثالث عشر الميلادي، وكانتا الجامعتين الوحيدتين في بريطانيا حتى بداية القرن التاسع عشر، وكانتا في البداية جامعتين مستقلتين لكنهما مثل الجامعات الأخرى لاحقاً بدأتا تدريجياً في الاعتماد على الدعم من الحكومة المركزية . أما اسكتلندا فقد تأسست بها جامعات عريقة خلال القرن الخامس عشر مثل جامعة سانت اندرو (١٤١١) جلاسكو (١٤٥١) ابردين (١٤٩٥) وجامعة أدنبرة (١٥٨٣) [١٥] .

وتعتبر الجامعات البريطانية مؤسسات مستقلة لكنها مدعومة مالياً بشكل غير مباشر من قبل الحكومة من خلال عدد من منظمات التمويل المختلفة مثل : لجنة منح الجامعات، ومجلس تمويل الجامعات . إلا أنه في الوقت الحاضر وابتداءً من ١٩٨٨ أنهيت مهمة لجنة منح الجامعات، وصدر قانون بإنشاء مجلس تمويل الجامعات وتحديد دوره، وقد كان من التوصيات لإنشاء هذا المجلس ما يلي:

١ - أن يكون المجلس مشرفاً على التخطيط للتعليم العالي.

٢ - تحجيم دور الحكومة في توزيع الأموال على الجامعات.

٣ - للمجلس الصلاحية في تحديد أوجه الصرف والأغراض التي يجب تمويلها في الجامعات.

---

(١٥) نبيه بن عبد الرحمن بن سليمان الجبر : نموذج مقترح لتخصيص الموارد بين قطاعات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية . ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - رؤى مستقبلية ، الجزء الثاني ٢٥ - ٢٨ شوال ١٤١٨هـ، ص ٤٨١ .

٤ - للمجلس القدرة على مساءلة الجامعات عن النفقات العامة .

وقد حدث تطور ملحوظ في تأسيس جامعات جديدة في المملكة المتحدة وخاصة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث أنشىء العديد من هذه المؤسسات وخاصة في المدن الصناعية الكبرى مثل جامعة مانشستر (١٨٨٠) وبرمنجهام وليفربول وليدز وشيفلد وبرستول وريدنج، وقد كان الهدف من قيام هذه الجامعات سد متطلبات الصناعة والتجارة المحلية، وقد تأسست دفعة أخرى من الجامعات بعد الحرب العالمية الثانية مثل نوتنجهام وساوثامتون وهل، والآن يوجد في المملكة المتحدة (٨٨) جامعة حيث تضاعف العدد عندما تحولت (٤٠) كلية تقنية إلى جامعات في سنة ١٩٩٢م .

وقد كان لهذا التحول في أسلوب تمويل الجامعات في المملكة المتحدة عدد من المزايا منها:

١ - أهمية استجابة كل جامعة لمتطلبات الطلاب من التخصصات العلمية.

٢ - إعطاء استقلالية أكثر للجامعات وتخليصها من التحكم المركزي.

٣ - تشجيع الجامعات على البحث في برامج وأساليب حديثة تفيد المجتمع في مسايرته للتحديث وتأخذ به عن الأسلوب التقليدي الذي كان سائداً في المملكة المتحدة.

وعلى أي حال فإن مصادر تمويل الجامعات البريطانية تعتمد على عنصرين أساسيين هما:

- المصادر العامة وتتضمن: منح الحكومة، المعدات والأثاث، الرسوم الدراسية، السكن والتغذية، الاستهلاك، مصادر أخرى .

- المصادر الخاصة وتتضمن: الأبحاث. العقود. مجالس الأبحاث. هيئات خيرية. الحكومة البريطانية. الصناعة البريطانية . خارجية. مصادر أخرى.

تمويل التعليم العالي في اليابان:

يعتبر صدور قانون الإصلاح الديمقراطي في اليابان سنة ١٩٤٧م نقطة تحول في مجال التعليم العالي، حيث ضمت جميع الجامعات والكليات الجامعية تحت اسم واحد عرف بـ Diagaka أي " المدارس الكبيرة " التي عادة ما تترجم إلى كلمة "جامعة " . وكان الهدف من ذلك القانون هو إلغاء الطبقية بين أفراد المجتمع، وتوفير فرص متكافئة لطلاب التعليم العالي، وتقديم برامج متماثلة على مستوى الوطن، وتوسيع مجالات ما يقدم من برامج في مختلف الجامعات . وقد لقي هذا التوجه ترحيباً وقبولاً بين أفراد المجتمع الذي كان يسعى إلى تطوير نفسه في شتى المجالات.

ويقوم وزير التعليم والثقافة والعلوم على شؤون التعليم العالي بمساعدة ما يعرف بمجلس الجامعة الذي غالباً ما يكون تكوينه من أكاديميين وغيرهم، وأعضاء من لجان متخصصة. وتقوم وزارة المعارف والثقافة والعلوم بتمويل جميع الجامعات الوطنية والبالغ عددها ١٣٥ جامعة، وكذلك الكليات الحكومية المتوسطة والبالغ عددها ٩٤ كلية، كما تقوم الوزارة بدفع ٣٠ ٪ من تكاليف ميزانيات الجامعات الخاصة والبالغ عددها ٣٦٤ جامعة، وكذلك تدفع الوزارة نفس النسبة للكليات المتوسطة الخاصة وعددها ٤٩٠ كلية .[١٦]

تمويل التعليم العالي في أستراليا:

من المعروف أن مسؤولية التعليم العالي في أستراليا تقع على عاتق الولايات إلا أن تدخل الحكومة الفدرالية بدأ يأخذ طابعاً مسيطراً في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت عملية

---

(١٦) The Encyclopedia of Higher Education : Volume I Pergamon Press 1992 P. 29 - 37.

تمويله من مسؤولية الحكومة الفدرالية التي تصرف ما قيمته أربعة بلايين دولار أسترالي سنوياً لتمويل مؤسسات التعليم العالي، ونظراً لارتفاع تكلفة التعليم فقد خفضت الحكومة الفدرالية نسبة الإنفاق على التعليم العالي من ٣٦ر١٪ من الميزانية المعتمدة للدولة سنة ١٩٧٥م إلى ما نسبته ٩٩ر٠٪ سنة ١٩٨٨م .

ولكون هذا التخفيض يضر بالعملية التعليمية في المرحلة الجامعية فقد عمدت الجامعات العريقة في أستراليا إلى محاولة وجود موارد مالية مساندة لتعويض النقص الذي طرأ على ميزانياتها وذلك عن طريق جمع الهبات والوصايا والتبرعات التي يدفعها رجال الأعمال والخريجون إضافة إلى الاتجاه لعمل البحوث المشتركة مع القطاع الخاص وتقديم الاستشارات العلمية.

أما ما يتعلق برسوم الطلاب فمنذ عام ١٩٨٩م اتخذت الدولة قراراً بأن يدفع كل طالب (١٨٠٠) دولار أسترالي سنوياً نظير تعليمه . ولمساعدة الطلاب على دفع هذه الرسوم فقد قررت الحكومة أن يقوم الطالب بدفعها بعد التخرج خلال سنوات الخدمة . وتقوم الحكومة بجمع هذه الرسوم وإعادة توزيعها على الجامعات أما بالنسبة للرسوم التي يدفعها الطلاب الأجانب فهي تدفع كاملة وتستفيد منها الجامعات التي يدرس بها هؤلاء الطلاب. (١٧)

تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية:

أشرنا في بداية هذا الفصل إلى جذور عملية تمويل التعليم العالي ووجدنا أن هذا النوع من التعليم لم يكن واضحاً من حيث التمويل فأحياناً تقوم به الدولة، وأحياناً تقوم به

---

(١٧) Commonwealth University Yearbook : 1997 1998 Volume I Page 3 - 10.

مؤسسات خيـرية ودينية، وأحياناً أخرى يتطوع أفراد لتحمل أعـباء تكلفة الدارسين . وعندما تبدأ الدولة في الـصرف على التعليم العـالي تعلو أصوات منادية بضـرورة توقف الدولة عن هذه الممـارسة لأن التـعليم يجب أن يكون دون أي قيـود. وإن قيـام الدولة بتمـويله يخلق بطبيعة الحال نوعاً من التقييد من حيث البرامج المقدمة ومن حيث الحرية التي يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من العملية الأكاديمية التعليـمية. بينما يرى فريق آخر أن تدخل الدولة وتحملها تكلفة الإنفاق على التعليم ضروري، وذلك لأسباب عدة منها:

١ - ارتفاع تكلفة التعليم العالي.

٢ - ضرورة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في مجال التعليم.

٣ - تحقيق الوحدة الوطنية في المجتمعات من خلال برامج التعليم الممولة من الدولة.

كما أشـرنا إلى أهمية الاستثمـار في التعليم العالي، ونظرة العديد من الاقـتصاديين إلى التعليم باعتباره استـثماراً حقيقياً وليس مجرد استهـلاك، وإن التعليم العالي يقود إلى البحث العلمي الذي يحقـق عائدات مالية عـالية على الجامـعات من ناحيـة وعلى تطور المجتمـعات بصفة عامة من ناحية أخرى.

وقد بدأ الـتعليم في المملكة العـربية السـعودية بداية مـتواضـعة حيث القلـة في موارد الدولة، وعدم وجود الـكوادر التعليمية المـؤهلة التي باستطاعتهـا القيام بأعباء هذه الـعملية، ناهيك عن أن نسبـة عالية من سكان المـملكة كانت في بداية عهـدها تعيش حيـاة من البداوة التي تطغى عليها طبيـعة حياة الترحال وعدم الاستـقرار. إلا أنه ومنذ توحيد المملكة على يد المغفـور له الملك عبد العزيز واتخـاذه مراسيم خاصـة بتنمية المجـتمع السعودي في مـختلف المجالات الأمنية والاقـتصادية والاجتمـاعية والتعليمـية، وإنشاء مشروع مـديرية المعارف عام

١٣٤٤هـ الموافق ١٩٢٥م ووضع الأسس الضرورية للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والتعليم الفني ومعاهد إعداد المعلمين، وتأكيد سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على مجانية التعليم في جميع مراحله كما نصت عليه سياسة التعليم في المملكة في المادتين (٢٢٩)، (٢٣٠) اللتين سبق الإشارة إليهما (ص ٢٦٢ من هذا الكتاب) . وقد جاء هذا التوجه لمجانية التعليم ليس كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الأخرى التي ترى أن الاستثمار في التعليم هو تحقيق عائد مالي على الدولة من خلال الضرائب التي يدفعها المتعلمون نتيجة لتعليمهم وتقلدهم وظائف ذات عائدات مالية عالية، وإنما جاء لعدد من العوامل ذات الأهداف الاستراتيجية لتنمية المجتمع السعودي بصفة عامة، ومن هذه العوامل ما يلي :

١ - رغبة الدولة في تحقيق طموحات الآباء وأولياء الأمور في حصول أبنائهم على قسط من التعليم وذلك تعويضاً - يرونه مجسداً في أبنائهم - لما فاتهم خلال سنوات ما قبل توحيد المملكة حيث كانت الحياة غير مستقرة ولم تكن فرص التعليم متاحة لأفراد المجتمع .

٢ - إن أخذ الدولة على عاتقها مسؤولية تمويل التعليم يجعل من نشره بين صفوف الأبناء أمراً ميسراً حيث إن إمكانيات أفراد المجتمع من الناحية المادية لا تتحمل تعليم الأبناء للمراحل الأولية من التعليم ناهيك عن مرحلة التعليم العالي .

٣ - إن تمويل الدولة للتعليم يتم عن إيمان عميق بأن التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة هو الطريق نحو النهوض بالمجتمع في مختلف جوانب التطور والتقدم.

٤ - إن تمويل الدولة للتعليم هو السبيل إلى خلق كوادر بشرية مؤهلة تنهض بأعباء متطلبات التنمية وتأخذ بالاعتبار استراتيجية السعودة التي تنشدها الدولة .

٥ - إن تمويل الدولة للتعليم هو السبيل إلى الخروج بالمجتمع إلى التماسك والترابط وتخليصه من الشتات والنزعة الأسرية العشائرية والقبلية التي كانت سائدة قبل توحيد المملكة.

وقد كانت الجامعات تابعة لوزارة المعارف وكانت ميزانياتها جزءاً من ميزانية التعليم العام في المملكة حتى أنشئت وزارة التعليم العالي بموجب المرسوم الملكي الذي نص على أن تكون من مهام هذه الوزارة «الإشراف، والتخطيط، والتنسيق، والربط بين الاحتياجات التنموية الحالية والمستقبلية، والقوى البشرية المتاحة والممكنة لما يحقق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وتغطية الاحتياجات الفعلية في المستقبل من الكوادر الوطنية في التخصصات الإدارية، والفنية القادرة على القيادة والتطوير»[١٨]، حيث بدأ اعتماد ميزانية مستقلة للجامعات. والجدول رقم (٣٥) يبين تطور ميزانيات الجامعات في المملكة لكل ثلاث سنوات خلال الفترة ١٣٩٨/١٣٩٩هـ حتى ١٤١٨/١٤١٩هـ.

---

(١٨) محمد ناصر الأسمري: التعليم العالي، القبول بالوضع الحالي، سر شيخوخة أعضاء هيئة التدريس، الاقتصادية العدد ١٦٦٧، ٢٧ مارس ١٩٩٨، ص ٥.

جدول رقم (٣٥)

تطور ميزانيات الجامعات في المملكة لكل ثلاث سنوات خلال الفترة

١٣٩٨/١٣٩٩ حتى ١٤١٨/١٤١٩

العام المالي	مجموع ميزانيات الجامعات (بالمليون ريال)
١٣٩٨/١٣٩٩	٤ر٤٨٢ر٤٤٥ر٩٥٠ [١٩]
١٤٠٢/١٤٠٣	٨ر٤٨٢ر٥٤١ر٠٠٠ [٢٠]
١٤٠٦/١٤٠٧	لم تعلن الميزانية
١٤١٠/١٤١١	٤ر٢٣٣ر٤٠٠ر٠٠٠ [٢١]
١٤١٤/١٤١٥	٤ر٢٤٥ر٠٠٠ر٠٠٠ [٢٢]
١٤١٨/١٤١٩	٦ر٢٤٠ر٩٧٤ر٠٠٠ [٢٣]

---

(١٩) وزارة التعليم العالي : تطور التعليم العالي في المملكة العربية السعودية خلال عشر سنوات ١٣٩٠ - ١٤٠٠ ، الرياض ، ص٤٦٧ .

(٢٠) المصدر السابق .

(٢١) وزارة المالية : الكتاب الإحصائي السنوي ، المجلد رقم ٣١ الرياض ١٤١٥ ، ص ٤٩ .

(٢٢) المصدر السابق .

(٢٣) وزارة المالية والاقتصاد الوطني : المرسوم الملكي رقم م/٢٨ بتاريخ ١٤١٨/٨/٢٩هـ ، الخاص بميزانيات المؤسسات العامة ، الرياض ١٤١٨ ، ص ٣٢٢ .

اتضح مما تقدم أن التمويل الحكومي يبدو واضحاً في جميع نظم التعليم التي تطرقنا إليها إلا أنه يتراوح بين نسب مختلفة، فمنها ما تتحمله الدولة بنسبة كاملة كما هو الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية واليابان، ومنها ما تشارك بنسب أقل وتتقاسم هذه التكلفة مع الحكومة المركزية إذا كان نظام الدولة يعتمد على الولايات كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة وأستراليا مع الحصول على إيرادات أخرى كالرسوم التي يدفعها الطلاب والحصول على بعض الهبات والوصايا والقيام بالبحوث والاستشارات ومنها ما تقوم الحكومة المركزية بدفع التكلفة بطريقة غير مباشرة من خلال المجالس التعليمية المختلفة كما هو الحال في المملكة المتحدة.

ومهما كان أسلوب التمويل، إلا أن التعليم العالي ليس له غنى عن التمويل الحكومي سواء بصفة كلية أو بنسب معينة وذلك لعدد من الأسباب نذكر منها ما يلي:

١ - ارتفاع تكلفة التعليم العالي من سنة إلى أخرى .

٢ - زيادة الطلب على التعليم الجامعي بما يتطلبه ذلك من زيادة في الإنفاق .

٣ - أهمية مبدأ تكافؤ الفرص للمواطنين للاستفادة من برامج التعليم العالي ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تدخل الحكومة المركزية في عملية التمويل .

٤ - التأكد من جودة البرامج المقترحة ومحاولة الحصول على كفاية داخلية وخارجية عالية.

٥ - عمل نظام الرقابة المالية لمصروفات الجامعات والكليات والتأكد من أن الموارد المالية تصرف في أوجه الصرف المطلوبة.

أساليب مقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

لعله من المسلم به أن التعليم العالي - بتكاليفه الباهظة - لا يمكن لأي جامعة أن تقوم بأعبائه دون موارد مالية مساندة من الدولة وخير دليل على ذلك ما تقدمه الحكومة الفدرالية الأمريكية للجامعات الحكومية الخاصة بالولايات المتحدة إما من خلال ما يعرف بالتمويل المتزاوج (Matched Fund) أو عن طريق برامج البحوث الممولة من الدولة أو القطاع الخاص , وعلى هذا الأساس فإن الأساليب المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة تأخذ بعين الاعتبار إسهام الدولة إما بطريقة كلية أو بدفع نسب من التكلفة العامة للتعليم العالي على غرار ما هو موجود في بعض الدول الغربية والعربية وعليه فإن الأساليب المقترحة هي كالتالي:

الأسلوب الأول:

تستمر الدولة في تمويل التعليم العالي بما يتطلبه من تكلفة باهظة آخذة بعين الاعتبار أن هذا هو السبيل لضمان جودة عالية في التعليم العالي وإمكانية التخطيط لمخرجاته وتوجيهها بما يخدم التنمية, علماً بأن هذا الأسلوب سوف يتطلب زيادة مستمرة في الإنفاق نظراً لعدد من العوامل أهمها:

١ - الزيادة المطَّردة في الطلب على التعليم العالي.

٢ - زيادة عدد خريجي الثانويات العامة.

٣ - ضرورة التوسع في برامج الصيانة للمرافق الموجودة.

٤ - ضرورة القيام بمشاريع جديدة إضافية تخدم العملية التعليمية من مبان للفصول ومختبرات ومعامل ومكاتب لأعضاء هيئة التدريس.

٥ - الزيادة المطلوبة في أعداد أعضاء هيئة التدريس لكي تتناسب مع الزيادة في عدد الطلاب والتوسع في البرامج وكل هذه بطبيعة الحال تتطلب رصد إيرادات مالية كبيرة.

والجدول رقم (٣٦) يبين تكلفة الطالب من ميزانية كل جامعة للعام المالي ١٤١٦/١٤١٧هـ .

الجدول رقم (٣٦)

تكلفة الطالب من ميزانية كل جامعة للعام المالي ١٤١٦/١٤١٧هـ [٢٤]

اسم الجامعة	الميزانية المعتمدة	عدد الطلاب	تكلفة الطالب
جامعة الملك سعود	١ر٣٥٦ر٤٩٥ر٠٠٠	٣٧ر٠٦٩	٣٦ر٥٩٤
جامعة الملك عبد العزيز	٩٨٥ر٤٧٧ر٠٠٠	٨٣ر٢٤٩	٢٥ر٧٦٥
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٣٠١ر٩٧١ر٠٠٠	٦٨٢٨	٤٤ر٢٢٥
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٧٤٦ر٣٧٧ر٠٠٠	٣٦١٤٤	٢٠ر٦٥٠
الجامعة الإسلامية	١٥٩ر٦١٧ر٠٠٠	٣٢٦٣	٢٨ر٩١٧
جامعة الملك فيصل	٣٤٧ر١٨٧ر٠٠٠	٩٠١٢	٣٨ر٥٢٥
جامعة أم القرى	٤٨٧ر٣٠٢ر٠٠٠	١٩٥٤٥	٢٤ر٩٣٢

(٢٤) وزارة المالية والاقتصاد الوطني : المرسوم الخاص بميزانيات المؤسسات العامة رقم م/١٣ ، الرياض ١٤١٦/٨/١٠هـ ، ص ٢ ، ٣ .

ونظراً لأن ميزانيات الجامعات بأبوابها الأربعة، الأول الرواتب والبدلات، والثاني الخاص بالمكافآت والمصارف التشغيلية، والثالث المتعلق بالصيانة، والرابع المخصص للمشاريع والمصروفات الرأسمالية، يتضح أن معدل تكلفة الطالب السنوية هي (٣٤,٢٢٩) ريالاً. وعلى الرغم من هذه التكلفة الباهظة من الاعتمادات المالية للجامعات، إلا أن الدولة تدرك أن الجامعات تحتاج إلى المزيد من الدعم المالي لتقوم بأعباء متطلبات العملية التعليمية على أحسن وجه ممكن، ولذلك فقد أصدر مجلس التعليم العالي اللائحة المالية المنظمة لشؤون الجامعات والتي تتضمن في مادتها الأولى أن : « تكون لكل جامعة ميزانية مستقلة يصدر بإقرارها مرسوم ملكي يحدد إيراداتها ونفقاتها وتخضع في مراقبة تنفيذها لديوان المراقبة العامة والسنة المالية للجامعة هي السنة المالية للدولة » [٢٥] .

أما مكونات إيرادات ميزانية الجامعة فقد نصت المادة الثانية من اللائحة المالية على ما يلي [٢٦] :

«تتكون إيرادات كل جامعة من:

١ - الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة.

٢ - التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف.

٣ - ريع أملاكها وما ينتج عن التصرف فيها.

٤ - أي إيرادات تنتج عن القيام بمشاريع البحوث أو الدراسات أو الخدمات للآخرين».

---

(٢٥) مجلس التعليم العالي : الأمانة العامة ، اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات ، الرياض ١٤١٧ ، ص ٨ .

(٢٦) المصدر السابق ، ص ٨ .

وتعتبر الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من مكونات إيرادات الجامعة تغيراً جذرياً ونقطة تحول في توجه الدولة إلى حث الجامعات على العمل للحصول على موارد إضافية لمساعدة الجامعة للقيام بأعباء العملية التعليمية بالإضافة إلى ما ذكر في الفقرة الأولى وهي الاعتمادات العامة التي تخصصها الدولة في الأبواب الأربعة من ميزانية كل جامعة.

كما حاولت الدولة من خلال هذه اللائحة أن تؤكد على ضرورة قيام الجامعات بخدمات علمية أو دراسات مقابل مبالغ مالية تكون عوناً للجامعة في تحمل تكلفة هذه الخدمات ومساندةً لميزانيتها العامة، وتنص المادة السابعة والأربعون من اللائحة على تنظيم أسلوب هذه الخدمات والدراسات وفقاً لما يلي [٢٧]: للجامعة القيام بدراسات أو خدمات علمية لجهات سعودية مقابل مبالغ مالية، وتدرج عائدات هذه الدراسات والخدمات في حساب مستقل ويصرف منها في الأغراض التالية:

١ - تطوير البحث العلمي والخدمات العلمية والتدريسية في الجامعة، وفقاً للقواعد المنظمة لذلك.

٢ - الصرف على تكاليف الدراسات والبحوث والخدمات العلمية المذكورة.

لعل هذا الأسلوب -بما يمثله من تكاليف باهظة ومصروفات عالية ودفع مكافآت للطلاب تكلف الدولة (٢٧٥) مليون ريال شهرياً-[٢٨] هو الأسهل للتطبيق والأكثر قبولاً في المجتمع ولكن من الصعب الاستمرار فيه لما يتطلبه من نفقات طائلة من خزينة الدولة لا سيما وأن الجامعات والكليات لا شك سيزداد عددها مستقبلاً لمواجهة الزيادة الكبيرة من خريجي

---

(٢٧) المصدر السابق ، ص ٣١ .

(٢٨) جريدة اليوم : العدد ٩١٩٠ ، ٢١ ربيع الآخر ١٤١٩ ، ص ٦ .

الثانويات الراغبين في الالتحاق في مؤسسات التعليم العالي وهذا لا شك يمثل تحديات كبيرة للدولة وضغطاً على الخزينة وقد يكون الاستمرار فيه يشكل طموحاً لوزارة التعليم العالي ووزارة المالية.

الأسلوب الثاني:

تستمر الدولة في الإنفاق على التعليم العالي على نفس النهج من الصرف مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة المطلوبة من التمويل لمواجهة الطلب الشديد على التعليم الجامعي في المستقبل. والأمر المختلف في هذا الأسلوب عن سابقه هو ترشيد المكافآت التي تدفعها الدولة للطلاب والتي تبلغ ما يقارب (٣) بلايين ريال سنوياً لجميع طلاب وطالبات مؤسسات التعليم العالي، والمقصود بالترشيد هو إبقاء المكافأة لفئة معينة من الطلاب سواء من الملتحقين في تخصصات مطلوبة لبرامج التنمية أو فئة من الطلاب من ذوي الحاجة، على أن تقوم الدولة باستثمار ما توفره من المكافآت في إنشاء كليات مجتمع ذات برامج ومرافق متميزة. علماً بأن مبدأ إلغاء المكافأة قد بدأ تطبيقه فعلاً في كليات المجتمع .

الأسلوب الثالث:

يعتمد هذا الأسلوب على الاستمرار في ترشيد المكافأة إضافة إلى تحمل الطالب نسبة معينة من تكاليف التعليم تقدر بـ ٥٠٪ من التكلفة الإجمالية والتي من الممكن سدادها بعد التخرج وذلك تقديراً لظروف الطلاب وأولياء أمورهم .

الأسلوب الرابع:

يعتمد هذا الأسلوب على التوسع في فتح الكليات الأهلية، التي باستطاعتها استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، مما يخفف الضغط على الجامعات من ناحية ويقلل التكلفة

الإجماليـة عن الدولة من ناحية أخرى، وقـد يتطلب هذا الأسلوب أن تكون الجامعـات أكثر انتقائية في القبول، مما يتيح للكليات الأهلية الفرصة لقبول أعداد كبيرة من الطلاب، ويمكنها من الحصول على رسوم لعملية تشغيلها بصورة جيدة، إضافة إلى ذلك، فإن اعتماد مثل هذا التوجه يـحتاج إلى جهاز مـتكامل في وزارة التعليم العالي للتـأكد من جودة البرامـج المقدمة بهذه الكليات.

أسلوب الجامعة المنتجة:

يعتـمد هذا الأسلوب على أن تتـحمل الدولة جـزءاً من ميزانـية الجامـعة، بينمـا تتاح الفرصـة للجامعـة بأن تدخل في مجال الإنتـاج، مع التركيـز على عدم التناقض بين مفـهوم الجامعة المنتـجة والمفهوم العام للجامـعة ووظائفها الأساسيـة حيث إن مفهوم الجامـعة المنتجة وفقاً للخـشاب وزميله "يعمق ويوسع من دور الجـامعة في التعليم والبحـث العلمي وخدمة المجتمع، ويزيد من مـشاركة الجامعـة لمؤسسات المجتمع المخـتلفة في تنفيذ برامـجها وتطوير تلك البرامج، بما تمتلكه من الخـبرات والكفاءات المتخصصـة تخصصاً عاليـاً، وبذلك تتحول مهمتها إلى مهمات أكثر تأثيراً في حركة التقدم الاجتماعي وأعمق استيعاباً لمشكلات المجتمع، وستكون لديـها نتيـجة لذلك القـدرة الكبرى على المشـاركة في وضع الحلول المناسـبة لتلك المشكلات" [٢٩].

إن مفـهوم الجامعـة المنتجة لا يختلف في جـوهره عن مفهوم الجـامعة وهي مؤسـسة تعليمية وحـضارية رائدة فهي تمثل توجهاً جديداً يمكن من خـلاله أن يعزز دورها في التفاعل

---

(٢٩) عبد الإله يوسف الخشاب ومجذاب بدر العناد : الجامعة المنتـجة ، المجلة العربية للتربية ، المجلد السابع عشر ، العدد الثاني ، ديسمبر ١٩٩٧ ، ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

مع المجتمع في عدد من الجوانب التي تتصل اتصالاً وثيقاً بتطوره وتقدمه . وعلى هذا الأساس يمكن تحديد دور الجامعة المنتجة في البرامج والنشاطات التالية :

١ - توسيع فرص التعليم للطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي .

٢ - الإسهام في عملية الابتكار والتطوير .

٣ - الاهتمام بالبحوث الممولة التي تخدم المجتمع في حل مشكلاته التي قد تعترض مسيرته التنموية .

٤ - زيادة التفاعل مع المجتمع من خلال تكثيف برامج التعليم المستمر.

٥ - تكثيف برامج الاستشارات العلمية للقطاعين العام والخاص.

٦ - أخذ المبادرات في الشروع في مشاريع إنتاجية وخاصة في بعض الجامعات التي تضم كليات مثل الزراعة والطب البيطري والصيدلة وكذلك دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الخاصة.

٧ - فتح مجال الدراسات الجامعية المسائية الذي يعتمد على التمويل الذاتي.

لعل اعتماد الجامعة لهذه الأنشطة والبرامج من شأنه أن يوسع من دورها التقليدي ويعزز من تنفيذها لأهدافها الأساسية كما يمكنها أن تحقق من وراء ذلك بعض العائدات المالية التي تكون سنداً لميزانية الجامعة العامة ويعطي إدارة الجامعة في الوقت نفسه مرونة للتصرف بهذه الإيرادات وفقاً لمخططاتها وبرامجها العلمية، ولعل اللائحة المالية المنظمة للشؤون المالية في الجامعات السعودية قد أعطت الجامعات القدرة على ممارسة بعض هذه الأنشطة إيماناً من الدولة بضرورة تنويع مصادر تمويل الجامعات وتحسين موقفها المالي وتفعيل مشاركاتها في المجتمع من خلال فتح جسور من العلاقة بين مختلف مؤسسات المجتمع والتخلص من

العزلة التي تتسم بها الجامعات ناهيك أن التوجه الحديث للجامعة أن تكون أداة ذات تأثير في المجتمع من خلال تقديم الخبرات والبحوث التطبيقية والاستشارات العلمية.

مناقشة:

يبدو واضحاً أن التعليم العالي أصبح في الوقت الحاضر ضرورة لا غنى للفرد أو المجتمع عنها، وتسعى المجتمعات - من خلال تقديم برامج التعليم العالي بالجامعات والمؤسسات التعليمية العليا - إلى تحسين مستوى الأفراد المعرفي والتقني وجعلهم في وضع يمكنهم من خدمة مجتمعاتهم في مسيرتها التطويرية التنموية.

إن أخذ الدول على عاتقها عملية تمويل برامج التعليم العالي من خلال الميزانيات التي ترصدها لمختلف الجامعات والمعاهد، هو أوضح دليل على أهمية الاستثمار في مجال التعليم العالي، وهو ما يشدد عليه العديد من الأفكار والنظريات التي تؤكد أن التعليم ليس كما كان يعتقد أنه استهلاك بل أصبح في نظر الكثير من الاقتصاديين والاجتماعيين استثماراً له مردود كبير على تقدم المجتمع وتطوره.

إن تمويل الدولة التعليم العالي بأشكاله المختلفة من مجتمع لآخر دليل واضح على أن إسهام الدولة في الإنفاق على التعليم العالي أمر لا بد منه وهو أمر نسبي فهناك المجتمعات التي تمول التعليم العالي بأقصى نسبة ممكنة كما هو الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وهناك من يفرض رسوماً للتعليم لدعم ميزانيات الجامعات، وهناك المجتمعات التي تشجع خصخصة التعليم العالي والتخلص من تبعاته المالية المكلفة.

إن الأسلوب الذي تنتهجه المملكة وهو تمويل التعليم العالي بأقصى نسبة ممكنة قد يكون هو الأكثر قبولاً في المجتمع السعودي ولعل استمرارية هذا النمط من التمويل الحكومي اللامحدود قد يواجه بعض النقد نظراً لكون الدولة ليس باستطاعتها إنشاء العديد من الجامعات في الوقت الذي يكون هناك زيادة في الطلب عليها نظراً للزيادة المطَّردة في أعداد الخريجين من المرحلة الثانوية . ولذلك فلابد من أخذ التدابير التي تحقق التوازن بين الاستمرار في التمويل الحكومي من ناحية والتعامل بحكمة مع الطلب المتزايد على التعليم الجامعي من ناحية أخرى ولعل المخرج الوحيد من هذا الوضع هو اللجوء إلى التوفير في مصروفات التمويل الحكومي كترشيد المكافآت التي تمنح للطلاب من جهة ومشاركتهم في دفع بعض من الرسوم للدراسة من جهة أخرى على أن تدرس عملية دفع هذه الرسوم بعناية لكي لا يتضرر الطلاب أو أولياء الأمور من تحمل دفعها خلال الدراسة وبالنظر في إمكانية الدفع بعد تخرج الطالب بأسلوب التقسيط المريح .

وقفة للتأمل:

التعليم العالي هو الطريق نحو تقدم الأفراد والمجتمعات وتطور التعليم العالي بالمملكة بخطوات قياسية من حيث الكيف والكم كما اتضح من خلال الإحصائيات التي أدرجت في الفصول السابقة من هذا الكتاب .

إن الزيادة الكبيرة في أعداد خريجي الثانويات العامة يستدعي أخذ الاعتبارات اللازمة حيال تحقيق طموحات الشباب في التعليم العالي ولعل الطريق إلى ذلك هو إنشاء العديد من الجامعات وكليات المجتمع والكليات الأهلية غير الربحية . إن التعليم العالي المتميز الذي

تعمل المملكة على تحقيقه، باهظ التكاليف ولابد من عمل الاستراتيجيات اللازمة حول التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية من جهة وإمكانية خفض الإنفاق على التعليم العالي من جهة أخرى . إن تقنين وترشيد المكافآت قد يكون حلاً مناسباً بالإضافة إلى تحمل الطلاب لدفع جزء من الرسوم الدراسية.

إن التعليم العالي أصبح ضرورة لكل فرد ولعل أكبر دليل على ذلك هو الإقبال الشديد على كليات المجتمع على الرغم من حجب المكافأة وهذا بلا شك دليل على نضج أفراد المجتمع وإحساسهم بأهمية التعليم من جهة وإيمانهم بأن الدولة قد لا يكون في وسعها الاستمرار في الأسلوب الحالي لعملية تمويل التعليم الجامعي من جهة أخرى.